

بعد ارتداء أبي أحمد بزته العسكرية.. هل تنزلق إثيوبيا في أتون حرب أهلية؟

كتبه عماد عنان | 24 نوفمبر, 2021



شهدت الساحة الإثيوبية الساعات الماضية تصعيداً مستمراً وتوتيراً حاداً للأجواء ينذر باقتراب حرب أهلية بعدهما بات مقاتلو جبهة التيغراي على بعد أقل من 200 كيلومتر من العاصمة أديس أبابا، وسط حشد غير مسبوق لقوات الجيش النظامي من أجل التصدي للهجمات المتوقعة والزود عن معقل الحكم في البلاد.

وإذاء هذا التطور أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أمس الثلاثاء، أنه سيتوجه إلى جبهة القتال من أجل قيادة جنوده الذين يقاتلون ضد الجبهة - التي استطاعت توحيد خصوم رئيس الحكومة تحت راية موحدة -، مخاطباً في بيان نشره على حسابه على "تويتر" ما أسماهم "أولئك الذين يريدون أن يكونوا من أبناء إثيوبيا الذين سيفتح التاريخ ذراعيه لهم" بأن يدافعوا عن بلدتهم، قائلاً "لاقونا في الجبهة".

وتواجه البلاد منذ 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 زلماً دموياً إثر الحرب المندلعة بين الجيش والقوات الاتحادية وجبهة تحرير شعب تيغراي المدعومة من جيش تحرير أورومو في الشمال، وهي الحرب التي أسفرت عن مقتل الآلاف وتشريد أكثر من مليوني شخص، فيما تذهب المؤشرات إلى صدام مرتقب.. فهل باتت إثيوبيا على مشارف حرب أهلية كاملة؟

تصعيد خطير

بيان آبي أحمد جاء في أعقاب الاجتماع الذي عقده اللجنة التنفيذية لحزب "الازدهار" الحاكم بخصوص الوضع العسكري الراهن بعد التقدم الملحوظ لقوات التيغراي، فيما اكتفى وزير الدفاع أبراهم بيلالي بالإشارة إلى أن القوات الأمنية ستنخرط "في عمل مختلف"، دون مزيد من التفاصيل.

وأضاف الوزير عقب الاجتماع "لا يمكننا الاستمرار على هذا النوال، ما يعني أنه سيكون هناك تغيير"، مستطرداً "ما حدث وما يحدث لشعبنا من فظائع ترتكبها هذه المجموعة الدمرة الإرهابية واللصوصية لا يمكن أن يستمر"، ما فتح الباب أمام الكثير من التكهنات بشأن استعداد السلطة لواجهة التصعيد الميداني الأخير.

كانت الحكومة الإثيوبية قد أعلنت بداية الشهر الحالي حالة الطوارئ في البلاد لمدة 6 أشهر، داعية سكان أديس أبابا إلى حشد قواتهم وتنظيم صفوفهم من أجل أن يكونوا على أهبة الاستعداد للزود عن المدينة بعد تناثر أنباء عن تقدم مقاتلي الجبهة وحلفائهم نحو العاصمة، وهي الدعوة التي لاقت تجاوباً كبيراً من الأهالي.

وقد نجح التيغراي في استعادة توازنه العسكري مرة أخرى بعد الهزيمة التي تلقوها على أيدي قوات الجيش في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، إذ فرضوا سيطرتهم على القسم الأكبر من الإقليم قبل أن يتقدموا نحو منطقتي عفر وأمهرة المجاورتين، بعدما كانت في قبضة قوات آبي أحمد.

وتواصل جهود الوساطة الدولية والإقليمية لوقف نزيف الدماء والгинوللة دون الوصول إلى الصدام الأكبر حال كانت العاصمة هي ساحة المعركة، إذ يبذل المبعوث الأمريكي لمنطقة القرن الإفريقي جيفري فيلتمان، ونظيره الإفريقي الرئيس النيجيري السابق أولوساغون أوباسانغو، جهوداً مستمرةً في محاولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

آبي أحمد.. رهانات خاسرة

توقع آبي أحمد الحاصل على جائزة نوبل للسلام 2018 في أعقاب اتفاق السلام الذي أبرمه مع إريتريا بعد سنوات من النزاع، أنه بات بمأمن إزاء أي تصعيد بشأنه على المستوى الداخلي بعدهما تحول إلى شخصية ذات ثقل إقليمي ودولي كبير، ومن ثم تبني سياسات عدّة كان لها ارتداداتها السلبية عليه شخصياً قبل مستقبله السياسي.

التحالف الذي أبرمه آبي أحمد مع الرئيس الإريتري أسيس أفورقي للتصدي لقوات التيغراي كان عاملاً مهماً في تغيير قواعد اللعبة على مسرح العمليات، فبينما كان الجميع يتوقع نهاية درامية كية للجبهة المتمردة في ظل الحشد العسكري المشترك بين إثيوبيا وإريتريا، إذ بها تنتحر نفس السياسة، حيث بناء تحالفات جديدة، لكن على المستوى الداخلي.

التغيرات التي أحدثها رئيس الوزراء الإثيوبي في نظام الحكم في البلاد كان لها عامل السحر في تقييم تأثيره وفقدانه السياسي والشعبي، حق داخل عرقيته "أورومو" التي ينتمي إليها، فبدلاً من أن يمنح آبي أحمد أبناء عرقته الفرصة للمشاركة السياسية بعد سنوات من الإقصاء على أيدي التيغري، إذ به يتخلّى عنهم لصالح إثنية الأمهرية التي تنحدر منها والدته.

هذا التوجه أحدث انقساماً داخل الأورومو بشأن دعم رئيس وزرائهم القادم من جذور التهميش والإقصاء السياسي، فظهرت العديد من الكيانات المعارضة من داخل العرقية ذاتها، تندد بسياسات آبي أحمد وتجاهله، بل وصل الأمر إلى التحالف مع التيغراي في حربهم لإسقاط الحكومة، لا سيما بعد الإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء إزاء بعض الشخصيات العامة والمؤثرة من الأوروميين،

سقوط الورقة الاقتصادية

كان الاقتصاد عاملًا مهمًا في إسقاط حكم هيلي ديسالين وتولي أبي أحمد، ابن الطائفة الأورومية، حكم البلاد، في مفاجأة من العيار الثقيل كان لها صداتها في ذلك الوقت، واعتبرها البعض نقلة نوعيةً في مسيرة الدولة الإفريقية التي ظلت لعقود طويلة أسيرة نظام حكم واحد لا يتغير.

عزف رئيس الحكومة الجديد على ورقة الاقتصاد (إثر دعم بعض الدول له) في محاولة لغازلة الشارع التائر ضد الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، تزامن ذلك مع حزمة من الإصلاحات السياسية والحقوقية والعسكرية، ما زاد من شعبيته بصورة جارفة، ربما لم يحظ بها من سبقوه على كرسى رئاسة الوزراء.

لكن شهراً تلو الآخر، بدأ الاقتصاد يتراجع وسط أمواج متلاطمة من الأزمات السياسية، الداخلية والخارجية، ما أدى إلى تراجع الاستثمار الأجنبي وتلويح بعض الدول بفرض عقوبات اقتصادية وإلغاء امتيازات البلد الاقتصادية، لي فقد الرجل ورقةه الأبرز، ما ساهم في زيادة نسب الاحتقان ضده وسياساته التي باتت محط استفهامات كثيرة لدى الشارع الإثيوبي.

وأمام تلك الوضعية الحرجية، تصاعدت المعارك الأمنية في الشمال مع التيغراي التي استغلت الفشل الواضح في تلبية طموحات الشعب الإثيوبي، بداية الأمر تعاملت الحكومة مع هذا التصعيد بنوع من التعالي والتسطيح، لكن الضربات الموجعة التي تلقتها على أيدي مقاتلي الجبهة دفع أبي أحمد لإعادة النظر في سياساته إزاء هذا الملف الخطير، الذي بات يهدد مستقبله السياسي.

على أبواب حرب أهلية

عناد أبي أحمد في التعاطي مع تصعيد التيغراي، والإصرار على الضي قدماً فيما يتناه من سياسات إقصائية وشعبوية، قد يقود البلد إلى سيناريو مخيف ومحظوظ، وسقوط مدو في مستنقعات الجوع والفقر وعدم الأمان والاستقرار، وهو ما حذر منه الكثير من المتابعين للمشهد الإثيوبي الذي بات على أبواب حرب أهلية.

ارتكان حكومة أبي أحمد إلى التحالف الإريتري والدعم الذي تقدمه بعض القوى الإقليمية، منها خليجية بجانب “إسرائيل”， ربما لن يسعفه في مواجهة التقدم اليومي لقوات التيغراي التي باتت أكثر قوّةً بعد تحالفها مع عدد من الجماعات والكيانات المسلحة المنتسبة لبعض القوميات الأخرى التي تعاني من التهميش والتتجاهل الرسمي.

يوماً تلو الآخر تتخلى الجماعات المسلحة المنضوية تحت لواء التيغراي عن خطوطها الحمراء في التعامل مع الجيش الإثيوبي، وهو ما ينذر بنشوب حروب شوارع وعصابات، خاصة مع دخول الأهالي على خط الأزمة بصفتهم مقاتلين وليسوا مجرد متابعين للمعركة من مقاعد المترجين.

التوتير المتزايد يفرغ البلد إلا من أطراف النزاع، وهو ما يمكن قراءته من خلال البيانات الواردة من كثير من الدول والحكومات التي تحت فيها على مغادرة رعاياها إثيوبيا، ما يعني اقتراب الوضع من المرحلة الحرجة التي يبدو أنها باتت قريبة إن لم يكن هناك تدخل فوري وعاجل من القوى الإقليمية والدولية.

ليس أمام أبي أحمد الآن إلا قبول مبادرة الاتحاد الإفريقي، بعدما باتت النافذة الوحيدة والضيقة للعودة إلى المفاوضات، وتجنيب البلد اللوج في مستنقع العنف والفوضى والعودة إلى عصور الظلم القديمة، أما في حالة استمرار العناد فإن الوضع سيكون أقرب للاشتعال ليصبح المستقبل السياسي لصاحب جائزة نobel على المحك.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/42450>